

فاعلية نموذج (DUPONT) في تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية  
- دراسة تحليلية لشركة صيدال -

**The Effectiveness Of (DUPONT) Model In Analyzing The Financial Performance Of Economic Institutions - an analytical study for the SAIDAL company-**

عمرقمان<sup>1</sup> ، زيان قديد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، a.gamane@univ-djelfa.dz

<sup>2</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، z.guedid@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/17

تاريخ الاستلام: 2021/10/30

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية نموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حيث كان إسقاط الجانب التطبيقي على مجمع صيدال، حيث تم وصف متغيرات الدراسة وتوضيح علاقتها بالمتغيرات الأخرى، وخلصت إلى أن عملية تحليل الأداء المالي تهدف إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وبعد استخدام نظام DUPONT، وجدنا أن مؤسسة صيدال حققت معدل عائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) موجب إلا أنه ضعيف نسبياً. كلمات مفتاحية: الأداء المالي، نظام DUPONT، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية. تصنيفات JEL: G19 ، P17.

**Abstract:**

This study aims to highlight the effectiveness of the DUPONT model in Analyzing the financial performance of economic institutions, where the projection of the study on the Saidal group, where the study variables were described and their relationship to other variables, and concluded that the process of evaluating financial performance aims to determine the financial situation of the institution, and after using the DUPONT system , we found that Saidal group achieved a positive rate of return on equity (financial rentability), but it is relatively weak.

**Keywords:** Financial performance, DUPONT system, Financial rentability, economic rentability.

**Jel Classification Codes:** G19, P17.

## 1. مقدمة

يعتبر تحليل الأداء المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تملها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم وبناء على مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة، حيث تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتناولة فيها ودورها فيما يعرف بحقبة العولمة، ان تعاظم دور الشركات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها، وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارات تلك الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات ومؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

حيث يحظى موضوع تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لتقييمه باهتمام العديد من الباحثين والمسييرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها المالية بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف المؤشرات، ومن خلال هذه الدراسة يتم التعرف على نموذج (DuPont) وكذا مكونات هذا النموذج.

وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا لتبين أهمية نموذج (DUPONT) في تحليل الأداء المالي وتقييمه حيث الغرض منها مراقبة تسيير الأقسام من خلال شكلها التدفقي الذي يبين التفاصيل والعناصر المكونة لمعدل العائد على حقوق المساهمين (معدل المردودية)، وباعتبارها أداة من أدوات تقييم الأداء المالي لتوضح لنا وضعية المؤسسة خلال فترة معينة.

### 1.1 إشكالية الدراسة:

تتجلى إشكالية الدراسة في السؤال لرئيس التالي:

ما مدى مساهمة نموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي للمؤسسة صيدال ؟

## 2.1 الفرضية الرئيسية:

يساهم نموذج DUPONT في تقييم الأداء المالي للمؤسسة صيدال من خلال تطوير وسرعة حساب المردودية بالطرق الحديثة التي جاء بها عكس ما كان يستخدم سابقا. تندرج ضمن هذه الفرضيات الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يعكس الأداء المالي الكلي للمؤسسة،
- الفرضية الفرعية الثانية: يعتبر نموذج (DUPONT) مؤشرا مهما في عملية تقييم الأداء المالي.
- الفرضية الفرعية الثالثة: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية جيد للسعي وراء النمو والتطور، ومنه مجمع صيدال له أداء مالي جيد يضمن له البقاء والاستمرارية.

## 3.1 أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى:
- عرض الإطار المفاهيمي والفكري لمفهوم تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- توضيح أهمية عملية تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- إظهار فاعلية نموذج DUPONT في تحليل تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

## 4.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه تقييم الأداء في تقويم مسار السياسات المتبعة من طرف المؤسسة، وإبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف والمعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية، وبهذا يمكن تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لأداء المؤسسة.

## 2. التأسيس النظري للأداء المالي وآليات تقييمه:

يأخذ مفهوم الأداء المالي مجموعة من المفاهيم من طرف الكتاب والباحثين والخبراء وهذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم، إلا أنهم أجمعوا على أنه من أهم الأدوات داخل المؤسسات الاقتصادية.

## 1.2. مفهوم الأداء المالي:

حيث يعرف الأداء المالي على أنه الوصف الدقيق والشامل الحالي لوضع المؤسسة للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، ونعبر عن الأداء المالي باستخدام مؤشرات مالية كالربحية والسيولة، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسة من أنشطة مختلفة. (علاء، 2011، ص68)، كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف

## 2.2. مفهوم تقييم الأداء المالي:

يرجع أصل كلمة أداء إلى الكلمة اللاتينية المقابل للكلمة الإنجليزية Performance والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه. (يحياوي، 2009، ص154) ويعرف الأداء على أنه: "القدرة على الإنتاج بفاعلية (بإستهلاك القليل من الموارد) لسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (الجودة، الأجل، الخيار، السعر) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي"، وعرفه آخرون بأنه: "العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضا معلومة كمية في اغلب الأحيان تبين درجة الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المنظمة" (عبد الكريم، 2014، ص93-94)

أيضا يعرف بأنه: "قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء. (عبد الكريم، 2014 ص94).

وعليه ومما سبق فإن عملية تقييم الأداء المالي نعني بها إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه (أي إظهار الجوانب الايجابية والسلبية له) وذلك بمقارنة ما كان تهدف إليه المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته فعلا، فينظر الى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها: (معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على الوحدة نفسها). (الله، 1999، ص189)

وللتوضيح أكثر، فإنه تعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم، ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات. (جليلة، 2009، 72)

كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطراف مختلفة". وبمعنى آخر "يعتبر تقييم الأداء المالي للمنظمة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة ضوء معايير محددة سلفا. (جمعة، 2000، ص38)

أيضا نجد عملية تقييم الأداء المالي تعرف بأنها: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييما للأداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (ليندة، 2016/2015، ص48)

مما سبق نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، والتحقق من مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتصحيح الانحرافات، وكذا المقارنة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة وهذا ما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

### 3.2. أهداف تقييم الأداء المالي:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تحسين وتطوير أداء المؤسسات التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها. (المطيري، 2011/2010، ص12)
- اختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة. (عبد الكريم، 2014، ص96)
- التأكد من سير التطورات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأهداف المرسومة مسبقا. (حامد، جانفي 2007، ص122)
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطاتها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة. (عطية فرح، 1994، ص ص 78-79)

#### 4.2. تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج (DUPONT):

يعود تاريخ هذه الطريقة نموذج (DuPont) إلى سنة 1920م، من طرف المفكر (بروزن دونا لدسن) في هيئة الأركان حيث اقترحها وقدمها في لوحة القيادة لشركة (DuPont de Nemours) لغرض مراقبة الأقسام، حيث تمكن هذه الطريقة في شكلها التدفقي الذي يبين تفصيليا العناصر المكونة للمتغير المحدد لمعدل المردودية، ومن ثم يمكن تحديد مراكز القوة والضعف في تسيير المؤسسة وبالتالي إمكانية ترشيد قرارات النمو واتخاذ الإجراءات المناسبة وسنوضح فعالية الطريقة كأداة لتحليل وتفسير مختلف السلوك الاقتصادي والمالي التي تسلكها مؤسسة ما لتحقيق مستوى معين من المردودية المالية. حيث إن تحليل "ديبونت" يعتبر من أفضل الأساليب لإبراز العلاقة بين الظروف المالية موضع رقابة الإدارة والنسب المالية المختلفة (حنان، 2007، ص102).

#### 5.2. مراحل تطور نموذج (DuPont):

يعتبر نموذج DuPont واحد من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، حيث بدأ استخدام هذا النموذج في بداية القرن العشرين واقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل المردودية الاقتصادية من خلال اشتقاقه من نسبتين، تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل المردودية الاقتصادية إلى معدل المردودية المالية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة وهي النسبة المتعلقة بمضاعف الرفع المالي، وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية. (فاضل، ب س، ص148-149)

#### 6.2 المردودية ومؤشراتها:

تعرف المردودية نتيجة العلاقة بين المحصلة والإمكانات المتاحة للمؤسسة، حيث إن الهدف من إنشاء أي مؤسسة هو تحقيق أرباح عن طريق الأموال المستثمرة عند تأسيس المؤسسة، الأمر الذي يسمح بتطويرها واستمراريتها، حيث هنا المردودية عامل أساسي لتسيير أي

مؤسسة وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي مؤشر المردودية الاقتصادية ومؤشر المردودية المالية والتجارية (Béatrice، 2003، p.209).

حيث تنقسم أنواع المردودية إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

### 1.6.2 المردودية التجارية:

حيث تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو الهامش التجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة. (هندي، 2000، ص 60)

حيث المتغير الذي يعبر عن يعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحقيقها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها ويمكن الاعتماد على عدة مؤشرات لدراسة مردودية النشاط. (جمعة، 2000، ص 85)

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية

أو

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

هذه النسبة تبين كم دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي في تعين مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة

### 2.6.2 المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال متمثلة في نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. (قريشي، ب س، ص 281) وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال (Rex) // الأصول الاقتصادية (RE)

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول اقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال.

### 3.6.2 المردودية المالية:

تعرف على أنها تشتمل على عنصرين أساسين وهما النتيجة الصافية للدورة والأموال الخاصة، ومنها تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابه العلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة ويمكن بقراءة معمقة تعريف المردودية المالية على أنها معدل المردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استنادة معدوم. (قريشي، ب س، ص283)

كما تتحدد العلاقة من خلال الرفع المالي حيث يعبر الرفع المالي عن استخدام أموال الغير في التمويل بهدف زيادة أرباح التشغيل قبل الضرائب، وهو عبارة عن نسبة القروض إلى مجموع الخصوم، لذا فهو يعتمد على الافتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك. (العلمي، 2018، ص187)

ويمكن تحديد علاقة الرفع المالي، انطلاقاً من العلاقة التالية: (قريشي، ب س، ص287)

$$Rcp = [Re + (Re - i)D/CP](1 - Is)$$

حيث: Rcp: مردودية الأموال الخاصة، Re: المردودية الاقتصادية، i: تكلفة الاستنادة،

Cp: الأموال الخاصة، Is: معدل الضريبة على أرباح الشركات.

(Re-i): الهامش بين المردودية المالية والاقتصادية وتكلفة الاستنادة.

D/CP: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

D/CP.(Re-i): أثر الرفع المالي.

وعليه: الرفع المالي = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

### 3. تحليل نموذج (DuPont) للمردوديات:

حيث نجده يتضمن ما يلي:

#### 1.3. تحليل (DuPont) للمردودية الاقتصادية:

يمكن توضيح المركبات الأساسية لمعدل المردودية الاقتصادية نقوم بإعادة كتابة العلاقة

الرياضية مع إدراج رقم الأعمال وذلك على النحو الآتي: (قريشي، ب س، ص 282)

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}) \times (\text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية})$$

ومنه نستخلص أن معدل المردودية الاقتصادية هي حاصل جداء معدل ربحية

الاستغلال بعد الضريبة ومعدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي:

- معدل ربحية الاستغلال: ويدعى كذلك بمعدل الربحية الجزئية أو معدل هامش

الاستغلال ويقاس ربحية المؤسسة انطلاقاً من دورة الاستغلال، إذ يقارن نتيجة الاستغلال

المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، وبحسب انطلاقاً من جدول حسابات

النتائج بالعلاقة التالية: معدل ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي ويظهر قدرة المؤسسة على

تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، ويمكن حسابه قبل الضريبة على الأرباح أو بعدها حسب

احتياجات المحلل المالي لتحليله وتبعاً للمنطق المالي المستخدم.

- معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقاس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول

الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وهذا المعدل نقارن فيه بين حجم الأصول الاقتصادية

المستثمرة لتحقيق رقم أعمال معين، وبحسب انطلاقاً من الميزانية الاقتصادية وجدول حسابات

النتائج بالعلاقة التالية: معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول

الاقتصادية

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيه رقم الأعمال بنفس الحجم

ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية

للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

### 2.3. تحليل (DuPont) للمردودية المالية:

يمكن توضيح المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال والأصول الاقتصادية، وذلك على النحو التالي: (قريشي، ب س، ص283-284)

$$\text{مردودية الأموال الخاصة (Rcp)} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}) \times (\text{رقم الأعمال}) / (\text{الأصول الاقتصادية}) \times (\text{الأصول الاقتصادية} / \text{الأموال الخاصة})$$

إذن، فالمردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاث مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الربحية الإجمالية ومعدل دوران الأصول الاقتصادية والنسبة الهيكلية. أما معدل الربحية الإجمالية فيقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقاً من رقم الأعمال من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الربحية الإجمالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة الأصول مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، ويحسب انطلاقاً من الميزانية وجدول النتائج بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الاقتصادية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

والنسبة الهيكلية تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية، وتحسب انطلاقاً من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

$$\text{النسبة الهيكلية} = \text{الأصول الاقتصادية} / \text{الأموال الخاصة}$$

من خلال المركبات الأساسية للمردودية فإنها تتوقف على (السياسة التجارية، الفعالية الإنتاجية، السياسة التمويلية)

فاعلية نموذج (DUPONT) في تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة تحليلية لشركة صيدال

حيث تعبر نسبة الهامش الصافي عن السياسة التجارية للمؤسسة، إذ يمكن خلالها معرفة الموقع التنافسي للمؤسسة في سوق السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها. كما يعبر معدل دوران الأصول الاقتصادي (أو الأموال المستثمرة) عن الفعالة الإنتاجية للمؤسسة، حيث تعتبر مؤشرا يسمح بالمقارنة بين الاختيارات الصناعية والتكنولوجية للنشاط في قطاع معين.

وتفسر نسبة الهيكل المالي السياسة التمويلية للمؤسسة، وتعتبر أدق تعبر عن معدل الاستدانة للمؤسسة، وذلك لأن الأموال المستثمرة عبارة عن المجموع الجبري لكل من الاستدانة الصافية والأموال الخاصة، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو.

### 3. الدراسة الميدانية لتقييم الأداء المالي لشركة صيدال وفق نموذج DuPont

#### 1.3 الطريقة والإجراءات:

تتطرق هذه الدراسة الميدانية إلى عرض ومناقشة مختلف النتائج المتوصل إليها وكذا اختبار الفرضيات.

#### 1.1.3 عرض النتائج:

تم إعداد الميزانية المالية المختصرة والميزانية الاقتصادية اعتمادا على الميزانيات المالية لسنوات الدراسة لمجمع صيدال، وكانت كالآتي:

#### - إعداد الميزانية المالية المختصرة:

#### الجدول (01): "جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للفترة 2017-2019"

البيان	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	33959354466	24830612573	26773207679
الأصول المتداولة	14359590124	14743731209	13660971198
للاستغلال	8075226787	9969285176	10065064362
خارج الاستغلال	1526910551	1620196466	1659195436
قيم جاهزة	4757452786	3154249567	1936711400
مجموع الأصول	48318944590	39574343962	40434178877

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

الجدول (02): " جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للفترة 2017-2019"

2019	2018	2017	الخصوم
21776278416	19796410397	27931531058	أموال خاصة
12464710757	12971232612	13318697612	ديون طويلة الأجل
6193189704	6806609954	7068715920	ديون قصيرة الأجل
40434178877	39574252962	48318944590	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

- إعداد الميزانية الاقتصادية:

الجدول (03): " جانب الأصول الاقتصادية"

2018	2018	2017	الأصول الاقتصادية
26773207679.36	24830612573.08	33959354465.81	الاستثمارات الصافية
6341776626	5403775000	3331128666	الاحتياج في رأس المال العامل
33114984305,36	30234387573,08	37290483131,81	مجموع الأصول الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

الجدول (04): " جانب الموارد الاقتصادية"

2019	2018	2017	الموارد الاقتصادية
21776278416.42	19796410396.58	27931531057.74	الأموال الخاصة
11338705888	10437980177	9358952073	الاستدانة الصافية
33114984305,36	30234390573,58	37290483131.81	مجموع الموارد الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

2.1.3. تحليل المردودية وفق نظام (DuPont):

حيث نجد ما يلي:

### 1.2.1.3. تحليل المردودية الاقتصادية وفق نظام (DuPont):

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى معدل دوران الأصول الاقتصادية ومعدل ربحية الاستقلال. حيث:

معدل ربحية الاستقلال: معدل ربحية الاستغلال = نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال

#### الجدول (05): "معدل ربحية الاستغلال"

البيان	2017	2018	2019
نتيجة الاستغلال	1480241680	1293874389	995270118,9
رقم الأعمال	10265897771	10317577776	9392750935
معدل ربحية الاستغلال	0,144190183	0,125404859	0,105961515

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل ربحية الاستغلال موجب، وفي انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة 2017-2019.

حيث معدل دوران الأصل الاقتصادي: معدل دوران الأصل الاقتصادي = رقم الأعمال/الأصول الاقتصادية.

#### الجدول (06): "معدل دوران الأصل الاقتصادي"

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	10265897771	10317577776	9392750935
الأصول الاقتصادية	37290483132	30234387573	33114984305
معدل دوران الأصل الاقتصادي	0,275295381	0,341253077	0,283640507

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن معدل دوران الأصل الاقتصادي لمجمع صيدال يتراوح ما بين 28% و 34.10%، خلال فترة الدراسة.

### 2.2.1.3. تحليل المردودية المالية وفق نظام (DuPont):

يتطرق في هذا العنصر إلى الهامش التجاري معدل دوران الأصول الاقتصادية ونسبة الاستدانة.

الهامش التجاري: الهامش التجاري = النتيجة الصافية/رقم الأعمال

الجدول (07): "الهامش التجاري"

2019	2018	2017	البيان
793514004,1	1174214391	1376295648	النتيجة الصافية
9392750935	10317577776	10265897771	رقم الأعمال
0,084481534	0,113807176	0,134064811	الهامش التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معدل الهامش التجاري للمؤسسة موجب، وفي انخفاض خلال فترة الدراسة حيث تتراوح من 13% في سنة 2017، إلى 08% في سنة 2019.

حيث نجد معدل الاستدانة

الجدول (09): "معدل الاستدانة: الأصول الاقتصادية/الأموال الخاصة"

2019	2018	2017	البيان
33114984305	30234387573	37290483132	الأصول الاقتصادية
21776278416	19796410397	27931531058	الأموال الخاصة
1,520690711	1,527266154	1,335067636	معدل الاستدانة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المؤسسة

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معدل الاستدانة كان منخفض خلال سنة 2017، ثم أرتفع خلال سنة 2018 و2019، حيث بلغ 152%.

2.3. نتائج الدراسة: حيث نجد ما يلي:

1.2.3. نتائج تحليل (DuPont) للمردودية الاقتصادية:

1.1.2.3 معدل ربحية الاستغلال:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن معدل ربحية الاستغلال في انخفاض مستمر، حيث أن نسبة معدل الاستغلال في سنة 2017 كانت 14%، وانخفضت خلال سنة 2018 لتبلغ 12.54% وهذا نتيجة الارتفاع في رقم الأعمال من جهه والانخفاض في نتيجة الاستغلال من جهة أخرى، كما أشرنا سابقا أن سبب انخفاض نتيجة الاستغلال هو الارتفاع في تكاليف الاستغلال،

فاعلية نموذج (DUPONT) في تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية لشركة صيدال

واستمر في الانخفاض ليبلغ 10.59% في 2019، حيث قدرة نسبة الانخفاض ب 15%، رغم انخفاض رقم الأعمال كما انخفضت كذلك نتيجة الاستغلال نتيجة استمرار تكاليف الاستغلال في الارتفاع

### 2.1.2.3 معدل دوران الأصول الاقتصادية:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل دوران الأصول الاقتصادية ضعيف نسبيا ومتذبذب خلال الفترة حيث بلغ في سنة 2017 28.36%، ليرتفع في سنة 2018 إلى 34.12% نتيجة الارتفاع في رقم الأعمال والانخفاض في الأصول الاقتصادية من جهة أخرى، أما في سنة 2019 فقد انخفض إلى 27.52% وهذا نتاج عن الانخفاض المسجل في رقم الأعمال من جهة والارتفاع المسجل في الأصول الاقتصادية، وهذا المؤشر ضعيف نوع الماء، حيث يدل على عدم وجود فعالية إنتاجية في استخدام الأصول الاقتصادية لمجمع صيدال.

### 2.2.3 . مناقشة نتائج تحليل (DuPont) للمردودية المالية:

حيث وجدنا ما يلي:

#### 1.2.2.3. معدل الهامش التجاري:

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن معدل الهامش التجاري خلال فترة الدراسة أخذ قيم موجبة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة ويفسر إيجابية رقم الأعمال لكن هذا المعدل يشهد انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى حيث بلغت 13% في سنة 2017، و11% خلال 2018 و08.44% في سنة 2019، وهذا بالرغم من الارتفاع المسجل في رقم الأعمال خلال 2018، كما لاحظنا انخفاض في النتيجة، إذ الارتفاع في رقم الأعمال صاحبه انخفاض في النتيجة الصافية المحققة بسبب ارتفاع التكاليف الأمر الذي يستدعي من المؤسسة إعادة النظر في طريقة تسيير الأنشطة المختلفة، أما في سنة 2019 كان هناك انخفاض في رقم الأعمال وارتفاع تكاليف الاستغلال مثل مصارف المستخدمين من جهة، وارتفاع الأعباء المالية من جهة أخرى، هذا ما أثر على النتيجة الصافية.

#### 2.2.2.3. معدل الاستدانة:

من خلال النتائج المتوصل إليه نلاحظ أن مجمع صيدال حقق معدل استدانة بلغ 133% في سنة 2018، حيث ارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2018 وسنة 2019 لتبلغ 152%.

هذا الارتفاع ناتج عن انخفاض الأصول الاقتصادية من جهة وانخفاض الأموال الخاصة من جهة أخرى، كما ارتفعت خلال 2019 بشكل ملحوظ نتيجة الارتفاع في الأموال الخاصة والأصول الاقتصادية، على العموم هذه النسبة لا تشكل خطورة على الاستقلالية المالية لمجمع صيدال، وعليه يمكن القول أن مجمع صيدال تنتهج سياسة مالية تسعى من خلالها إلى تفادي فقدان الاستقلالية المالية وهي ناجحة في ذلك إلى حد ما، إلا أنه لا ينفي تحقيقها خسائر مالية من متتالية لرأسمالها نظرا لضعف مردوديتها المالية.

#### 4. اختبار الفرضيات:

سيتم التأكد من صحة الفرضيات كالاتي:

#### 1.4. الفرضية الأولى: يعكس الأداء المالي الأداء الكلي للمؤسسة،

يوفر تقييم الأداء المالي المعلومات التي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة والقيام بوظائفها على أحسن وجه، ويعتبر الأداء المالي الأهم خاصة لدى الأطراف الأخرى لأنه يعكس لهم الأداء الكلي للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

#### 2.4. الفرضية الثانية: يعتبر نموذج (DuPont) مؤشرا مهما في عملية تقييم الأداء المالي.

من خلال دراسة مجمع صيدال، تمكنا من تحليل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) والعائد على الاستثمار (المردودية الاقتصادية)، ومن خلال نموذج (DuPont)، تمكنا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أنها تعاني من تدبذبات على مستوى نشاطها، رغما تحقيقها لنتائج موجبة من خلال شكله التدفقي الذي يسمح بمراقبة الأقسام، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

#### 3.4. الفرضية الثالثة: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية جيد للسعي وراء النمو والتطور، ومنه مجمع صيدال له أداء مالي جيد يضمن له البقاء والاستمرارية.

حقق مجمع صيدال نتائج ايجابية متتالية خلال فترة الدراسة، كما أنه من خلال تحليل نموذج (DuPont) لمختلف مركبات العائد على حقوق الملكية، فإن المؤسسة تعاني من تسير غير فعال لأصولها الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف الهامش التجاري من جهة، وارتفاع معدل

الاستدانة من جهة أخرى. ومنه يمكن القول إن مجمع صيدال يحقق أداء متوسط، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

## 5. خاتمة

يمكن نموذج DuPont من تحديد مراكز القوة والضعف في تسيير المؤسسة، من خلال شكله التدفقي الذي يبين تفاصيل العناصر المكونة للعائد على حقوق المساهمين (المردودية المالية)، وبالتالي فهو يساهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

### 5.1. نتائج الدراسة

أهم النتائج المتوصل إليها كانت في ما يلي:

إن استراتيجية النمو في المؤسسة بالاعتماد على معدل النمو الربحي جيدة، خلال فترة الدراسة التي قمنا بها نظرا للأرباح السنوية التي حققتها المؤسسة، رغم الانخفاض المستمر في النتيجة الصافية خاصة في سنة 2019 نتيجة انخفاض في رقم الأعمال من جهة، وتحقيق نتيجة مالية سالبة نتيجة ارتفاع الأعباء المالية.

من الجانب العملي وعلى المستوى التقني مجمع صيدال مؤسسة إنتاجية، فهي تمتلك أصولا ثابتة مادية معتبرة، ما يستدعي ضرورة العناية الخاصة بهذه الأصول لتمكينها من تحقيق المردودية الاقتصادية المطلوبة وتحسين مستوى أداءها المالي، وبهذا الشأن المتعلق بالأصول لاحظنا من خلال التحاليل السابقة أن هناك تسيير غير فعال لهذه الأصول حيث لا تساهم في رقم الأعمال عن طريق تحسين الإنتاجية.

أيضا من الجانب المالي والاقتصادي يظهر من خلال التحليل أن الأداء متوسط، حيث حققت المؤسسة معدل مردودية اقتصادية موجب وضعيف نسبيا خاصة في سنة 2019 أين انخفض معدل المردودية الاقتصادية، كما أن المؤسسة حققت معدل مردودية موجب لكن ضعيف نسبيا، كما انخفضت خلال سنة 2019، نتيجة الانخفاض في رقم الأعمال وارتفاع التكاليف المالية نتيجة الاستدانة. كما لاحظنا ارتفاع محسوس لتكاليف الاستغلال خاصة مصاريف العمال رغم الانخفاض في مستوى النشاط.

### 2.5 اقتراحات الدراسة

فرغم تحقيق مجمع صيدال لنتائج ايجابية خلال فترة الدراسة، إلا أن هناك ضعف في تسيير أصولها الاقتصادية بالإضافة إلى ضعف الهامش التجاري نتيجة ارتفاع تكاليف الاستغلال

والتكاليف المالية هذا من جهة وارتفاع معدل الاستدانة من جهة أخرى نتيجة اتباع سياسية تمويلية وبالتالي فمجمع صيدال يحقق أداء متوسط.

ولذا نقترح تدارك كل مستويات الضعف من جهة والرفع من المستويات المتوسطة من جهة أخرى.

## 6. المراجع

### 1.6. المراجع باللغة العربية:

- السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ .
- إلياس بن سامي، يوسف قريشي. (ب س). التسيير المالي ( الإدارة المالية). الأردن: دار وائل لنشر.
- عقيل جاسم عبد الله. (1999). مدخل في تقييم المشروعات (المجلد الأول). الأردن: دار حامد لنشر.
- علاء فرحات طالب، ايمان شيخان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصرف (المجلد الأول). عمان، الأردن : دار صنعاء لنشر والتوزيع.
- محمد صالح هندي. (2000). الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر. الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
- بن خروف جلييلة. (2009). دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. بومرداس، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة.
- بوطغان حنان. (2007). تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة الشركة الوطنية للبتروكيمياء - سكيكدة، الجزائر: جامعة سكيكدة.
- خيرى عبد الكريم. (2014). مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي ، دراسة حالة مجمع صيدال. علوم تجارية . لمسيلة، الجزائر: جامعة لمسيلة.
- عمر حامد. ( جانفي 2007). تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية. مصر: شرم الشيخ.

- مشعل جهاز المطيري. (2011/2010). تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية. الكويت : جامعة الشرق الأوسط.
  - منصور حامد محمود، ثناء عطية فرح. (1994). المراجعة الإدارية والأداء المالي. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة، التعليم المفتوح.
  - نعيمة يحيوي. (2009). أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق -دراسة حالة قطاع صناعة الحليب-. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة.
  - وهي ليندة. (2016/2015). دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
  - احمد العلمي. (2018). أثر الرفع المالي على السيولة والربحية. ب م: مجلة الباحث، المجلد رقم: 40 العدد رقم: 1 .
  - علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل. (ب س). تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية -دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2009. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 08، العدد رقم: 25.
  - قاسم نايف علوان، إبراهيم الزعلوك. (2005). أثر تغيير العائد المحقق على العائد على العائد المطلوب في ظل نموذج (camp). سطيف، الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد رقم: 5- 2001 جامعة فرحات عباس سطيف .
- 2.6. المرجع باللغة الفرنسية:

Francis grandguillot beatrice .(2003) .Analyses financer .Paris: ed alima ،1er edition.

- [Www.saidalgroup.dz](http://www.saidalgroup.dz)